

تأثيرات جرائم غسل الاموال على المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر ضباط الشرطة الفلسطينية
في الضفة الغربية

د. عصام حسني الأطرش، (جامعة الاستقلال / فلسطين)
أستاذ علم اجتماع الجريمة المساعد

د. شاهر عبيد، (جامعة القدس المفتوحة / فلسطين)
أستاذ الإدارة العامة المشارك

ملخص

هدفت الدراسة التعرف الى التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لجرائم غسل الأموال على المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر ضباط الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية، كما هدفت إلى الكشف عن أثر متغيرات الدراسة: (الرتبة، المؤهل العلمي، الدورات التدريبية). لجرائم غسل الأموال على المجتمع الفلسطيني، وكان الباحثان قد استخدموا المنهج الوصفي التحليلي بوصفه منهجية مناسبة لمضامين الدراسة وموضوعها.

وغاية الوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة، حلّل الباحثان إجابات عينة الدراسة التي مقدارها: (153) استبانة من ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية، تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية البسيطة من مجتمع الدراسة الكلي، ووظّف الباحثان البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) في هذه الدراسة: من أجل الإجابة عن أسئلتها وفرضياتها. وخلصت الدراسة الى أن الدرجة الكلية للتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لجرائم غسل الأموال على المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية كانت كبيرة. كما تبين وجود فروق دالة إحصائية للتأثيرات الاجتماعية والسياسية تعزى لمتغير الرتبة ووجود فروق للتأثيرات السياسية تعزى لمتغير المؤهل العلمي ووجود فروق لجميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تعزى لمتغير الحاصلين على دورات تدريبية. وأوصى الباحثان بضرورة التعاون الدولي في مجال مكافحة غسل الأموال، كونها

مشكلة عالمية مشتركة ، وذلك من خلال تضافر الجهود المشتركة في اتخاذ الإجراءات والتشريعات وابرام اتفاقيات دولية لمكافحة جرائم غسل الأموال، كما اوصى الباحثان بضرورة تشديد العقوبة على غاسلي الأموال، وضرورة إجراء خطط إقتصادية واجتماعية للتغلب على التأثيرات السلبية لجرائم غسل الأموال .

الكلمات المفتاحية : تأثيرات، جرائم، غسل الاموال، الشرطة الفلسطينية، المجتمع الفلسطيني، الضفة الغربية.

Abstract :

The study aimed at identifying the economic, social and political effects of money laundering crimes on Palestinian society from the perspective of the Palestinian police officers in the West Bank. It also aims to show the impact of demographic factors (rank, qualification, training courses) for the crimes of money laundering on the Palestinian society, The researchers used the descriptive approach because it suited the study's implications and content.

To achieve the purpose a sample consisting of (153) from the Palestinian police officers were taken. The Statistical Package for Social Sciences (SPSS) was used to test the trends of the respondents in the hypotheses adopted by the study.

The study concluded that the overall degree of social, economic and political effect of money laundering on Palestinian society from the perspective of the Palestinian police officers was huge. Statistical significance was observed in the area of social and political effects attributed to the rank variable, and statistical significance was found in the area of political effects attributed the qualification variable, there were statistical significance in all areas, social, economic and political effects attributed to the training courses.

The researchers made recommendations that the necessity of international cooperation in the field of combating money laundering, as it is a common global problem, through joint efforts

in taking procedures and legislations and concluding international agreements to combat money laundering crimes. The researchers also recommended the need to tighten the punishment on money launderers and the need to make economic and social plans to overcome the negative effects of money laundering crimes.

Key words : Effects, crimes, money laundering, Palestinian police, Palestinian society, West Bank.

مقدمة

في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن الحادي والعشرين، برزت ظاهرة العولمة (Globalization) وعلى إثرها حدثت تغيرات علمية وتقنية أثرت على الجوانب السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتي أصبحت تدار إلى حدٍ ما بالفكر العلمي والتكنولوجي المرتكز على آليات العولمة ومتطلباتها، وفق مستويات متدرجة بين دول العالم (العمر، 2012).

في ظل هذا التطور الذي يشهده العالم في جميع مجالات الحياة وضرورة العالم بما يشبه القرية الكونية، برزت أنشطة إجرامية لم تكن موجودة قبل ذلك ولم يكرس لها المشرع الجنائي النصوص التي تمهض في مواجهتها الأمر الذي ترك المجال واسعا أمام مرتكبي الجرائم وخصوصا جماعات الإجرام المنظم لارتكاب جرائمهم دون أن تطالهم يد القانون، وبغية استثمار أموالهم والانتفاع بها انتفاعا هادئا نشأت الحاجة إلى قطع الصلة بين هذا المال ومصدره غير المشروع الذي من خلاله يستطيع هؤلاء المجرمون التحكم في الاقتصاد المشروع والاستئساد على أعضاء المجتمع بل وفي كثير من الأحيان السيطرة على القرار السياسي في دولة ما (الدليبي، 2006).

فغسل الأموال مصطلح غير متداول في إطار عالم القانون والاقتصاد لكن جرى تداوله مؤخرا في كافة المحافل الدولية والإقليمية والمحلية المهمة بالجرائم الاقتصادية والأمن الاجتماعي والاقتصادي، على أساس أن عمليات غسل الأموال

ترتبط إلى حد كبير بأنشطة غير مشروعة عادة ما تكون بعيدة عن يد القانون المناهضة للفساد المالي، فتحاول العودة مرة أخرى وهي ترتدي ثوب المشروعية الذي تلقى عليها نفس القوانين التي كانت تجرمها وفي نطاق سريان هذه القوانين. (عبد العظيم، 1997)

وقد أصبحت جريمة غسل الأموال تحديا كبيرا يواجه المجتمع الدولي، والأجهزة الوطنية لغنفاذ القوانين على حد سواء، فآثارها اليوم تفسد كل شريحة في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، ولم تقتصر آثارها على النطاق الداخلي فقط، بل امتدت لتشمل حتى النطاق الدولي بسبب الطابع غير الوطني الذي تتخذه هذه الجرائم (شمس الدين، 2001).

إشكالية الدراسة

تعتبر جرائم غسل الأموال من الجرائم الاقتصادية الخطرة التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على المجتمع الفلسطيني من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولحدائثة هذه الجريمة على المجتمع الفلسطيني، فلا يوجد هنالك إحصاءات رسمية او غير رسمية تؤكد حجم الظاهرة في الضفة الغربية، ولكن نستنتج أن هذه الجريمة تؤثر على المجتمع الفلسطيني من خلال ما قامت به السلطة الوطنية الفلسطينية من إصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الفلسطيني رقم (20) لسنة 2015 إلى تم بموجبه تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال، وإنشاء وحدة المتابعة المالية، استحداث نيابة خاصة متخصصة بالجرائم الاقتصادية وغسل الأموال، كل تلك الإجراءات تؤكد على التأثيرات السلبية لتلك الجريمة وضرورة مواجهتها والتصدي لها .

وعليه تكمن إشكالية الدراسة، في تحديد تأثيرات جرائم غسل الأموال على المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر ضباط الشرطة ؟

أسئلة الدراسة

حاولت هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

ما التأثيرات الاجتماعية لجرائم غسل الأموال على المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر ضباط الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية؟

ما التأثيرات الاقتصادية لجرائم غسل الأموال على المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر ضباط الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية؟

ما التأثيرات السياسية لجرائم غسل الأموال على المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر ضباط الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية؟

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تأثيرات جرائم غسل الأموال على المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية تعزى لمتغيرات الدراسة (الرتبة، المؤهل العلمي، الدورات التدريبية)؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من الناحية النظرية في ندرة الدراسات والأبحاث أو الإحصاءات الرسمية وغير الرسمية التي تحدد تأثيرات جرائم غسل الأموال على المجتمع الفلسطيني، وبالتالي ستعتبر هذه الدراسة الأولى في فلسطين والتي سيتم من خلالها تحديد ما هي التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أما من الناحية العملية فتساعد هذه الدراسة أصحاب القرار في مكافحة هذه الظاهرة وخصوصا اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال، ووحدة المتابعة المالية في التعرف على التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتلك الظاهرة مما يساعدها في وضع الخطط والسياسات المناسبة لمكافحة تلك الظاهرة .

أهداف الدراسة

حاولت هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

التعرف على التأثيرات الاقتصادية لجرائم غسل الأموال على المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر ضباط الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية.

التعرف على التأثيرات الاجتماعية لجرائم غسل الأموال على المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر ضباط الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية.

تحديد التأثيرات السياسية لجرائم غسل الأموال على المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر ضباط الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية.

التعرف على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تأثيرات جرائم غسل الأموال على المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية تعزى لمتغيرات الدراسة (الرتبة، المؤهل العلمي، الدورات التدريبية) .

مفهوم غسل الأموال

بدأ استخدام مصطلح غسل الأموال في الولايات المتحدة الأمريكية نسبة إلى مؤسسات الغسل التي تقوم بالمزج بين الإيرادات المشروعة والإيرادات غير المشروعة إلى حد تظهر عنده الإيرادات كأنها متحصلة من مصدر مشروع (عيد، 2009).

حيث عرف غسل الأموال بأنه مجموعة من العمليات والتحويلات المالية والعينية على الأموال القدرة لتغيير صفتها غير المشروعة في النظام الشرعي وإكسابها صفة المشروعية بهدف إخفاء مصادر أموال المجرمين وتحويلها بعد ذلك لتبدو وكأنها استثمارات قانونية وعلى ذلك فإن الأنشطة الخفية الإجرامية والاتجار في المخدرات وتجار الرقيق والأعضاء البشرية والدعارة وأعمال العنف والفساد الخلقي هي مصادر

للأموال القذرة التي يحاول أصحابها تغيير صفحتها غير المشروعة وإكسابها صفقة جديدة مشروعة من خلال عملية غسل الأموال (العناني، 2003).

وعرف غسل الأموال أيضا بأنه يطلق على إخفاء حقيقة الأموال المستمدة من طريق غير مشروع عن طريق القيام بتصديرها أو إيداعها في مصارف دول أخرى أو نقل إيداعها أو توظيفها أو استثمارها في أنشطة مشروعة للإفلات بها من الضبط والمصادرة وإظهارها كما لو كانت مستمدة من مصادر مشروعة وسواء أكان الإيداع أو التمويه أو النقل أو التحويل أو التوظيف أو الاستثمار في دولة متقدمة أم في دولة نامية (عوض، 2005).

كما عرفت جريمة غسل الأموال بأنها " العملية التي يلجأ إليها القائمون على الاتجار غير المشروع بالمخدرات لإخفاء وجود دخله أو إخفاء مصدره غير المشروع أو استخدام الدخل في وجه غير مشروع فضلا عن تمويه ذلك الدخل لجعله يبدو كأنه دخل مشروع . (طاهر، 2002)

كما عرف القرار بقانون رقم (20) لسنة 2015 الفلسطيني بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب غسل الأموال بأنها ارتكاب أي فعل من الأفعال المنصوص عليها في الفقرة (1) من المادة (2) من هذا القرار بقانون.

حيث أشارت الفقرة (1) من المادة (2) إلى الحالات التي يعتبر فيها المجرم مرتكبا لجريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب حيث يعد مرتكباً لجريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب كل من قام بأي فعل من الأفعال الآتية:

استبدال أو تحويل أو نقل الأموال من قبل أي شخص، وهو يعلم بأن هذه الأموال تشكل متحصلات جريمة لغرض إخفاء أو تمويه الأصل غير المشروع لهذه الأموال، أو لمساعدة شخص متورط في ارتكاب الجريمة الأصلية على الإفلات من التبعات القانونية المترتبة على أفعاله.

إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية أو المصدر أو الموقع أو التصرف أو الحركة أو الملكية أو الحقوق المتعلقة بالأموال من قبل أي شخص يعلم أن هذه الأموال تشكل متحصلات جريمة.

تملك الأموال أو حيازتها أو استخدامها من قبل أي شخص وهو يعلم في وقت الاستلام أن هذه الأموال هي متحصلات جريمة لغرض إخفاء أو تمويه الأصل غير المشروع لهذه الأموال.

الاشترك أو المساعدة أو التحريض أو التآمر أو تقديم المشورة أو النصح أو التسهيل أو التواطؤ أو التستر أو الشروع في ارتكاب أي من الأفعال المنصوص عليها في هذه المادة.

خصائص جريمة غسل الأموال

تتميز جريمة غسل الأموال بمجموعة من الخصائص تميزها عن الجرائم العادية وهذا ما يزيد من خطورتها ويجعل مهمة التحقيق في عناصر ارتكابها معقدة فهي جريمة تبعية واقتصادية وعابرة للحدود وجريمة منضمة وهذا ما سنعمل على تناوله في هذه الفقرة وفق ما يلي : (كردودي، 2008) (أبو شامة، 2007) (سفر، 2005) (المطيري، 2006) (الحقباني، 2009)

جريمة غسل الأموال جريمة تبعية: تعتبر جريمة غسل الأموال جريمة تبعية لكونها تفرض وقوع جريمة أصلية سابقة عليها حقق مرتكبها فائدة أو منفعة معينة، وهي مصدر الأموال غير المشروعة .

جريمة غسل الأموال جريمة اقتصادية: الجريمة الاقتصادية هي كل فعل أو امتناع له مظهر خارجي يخل بالنظام الاقتصادي والإئتماني للدولة يحظره القانون، فإذا كانت الجرائم العادية تمس الفرد في جسمه أو سمعته فإن الجريمة الاقتصادية تمس المصالح الاقتصادية للدولة والأثر المترتب عنها هو الإضرار بالمال

العام إما بالاستيلاء عليه أو عدم المحافظة عليه وهي من الجرائم ذات المسؤولية المطلقة أو دون خطأ كما أنها من الجرائم التي يسأل عنها الشخص المعني. كما أنها سريعة التغير نظرا لتغير الظروف الاقتصادية.

جريمة غسل الأموال الأموال جريمة منظمة وعابرة للحدود : باعتبار جريمة غسل الأموال من الجرائم الدولية الخطيرة والتي تؤثر سلبا على الاقتصاد الدولي نجد أنها في أغلب الحالات تكون جريمة منظمة تفرض تعدد الجناة ووحدة الجريمة ماديا ومعنويا بحيث يساهم كل واحد منهم بعنصر أو أكثر من العناصر المؤثرة في الجريمة .

الدراسات السابقة

أجرى العنزي (2017) دراسة هدفت التعرف إلى دور الإدارة القانونية بوزارة الداخلية في مكافحة غسل الأموال، وقد تكون مجتمع الدراسة من العاملين في الإدارة القانونية بوزارة الداخلية والعاملين في وحدة التحريات المالية بوزارة الداخلية وعددهم (88) وتم حصر المجتمع كاملا، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي عن طريق المدخل المسحي باستخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات.

وقد توصل الباحث إلى عدد من النتائج أبرزها أن ممارسات الإدارة القانونية بوزارة الداخلية لمكافحة جرائم غسل الأموال جاءت بدرجة كبيرة، وأن مساهمات الإدارة القانونية بوزارة الداخلية في مكافحة جرائم غسل الأموال بدرجة متوسطة، وجاءت المعوقات التي تحد من دور الإدارة القانونية بوزارة الداخلية في مكافحة جرائم غسل الأموال جاءت بدرجة متوسطة.

وقد أوصى الباحث بعدد من التوصيات لعل أبرزها ضرورة تزويد الإدارة القانونية بوزارة الداخلية بعدد من الاستشاريين المتخصصين في مكافحة غسل الأموال لوضع معايير قانونية واضحة تحدد التكييف القانوني لجريمة غسل الأموال،

وتمكين الإدارة القانونية بوزارة الداخلية من التنسيق والتعاون مع الجهات الرقابية والمشاركة في التحقيقات الخاصة بجرائم غسل الأموال.

وقامت كريمة (2014) بدراسة بعنوان هدفت التعرف على القواعد القانونية المكرسة والقادرة على جعل البنوك تقوم بدور فعال في التصدي لعمليات غسل الأموال، حيث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن يمكن للبنوك أن تؤدي دورا رياديا في مكافحة تبييض الأموال، وأن جريمة تبييض الأموال من الجرائم الاقتصادية التي ترتبط بالبنوك والمؤسسات المالية، وأنها تؤثر سلبا على السياسية الاقتصادية للدولة، وأن أهم المعوقات التي تحول دون مكافحة غسل الأموال الغموض في تحديد معايير الاشتباه في الأموال المغسولة، وعدم الجمع بين العقوبات التأديبية والعقوبات الجزائية لمن يسهم في تبييض الأموال من العاملين في البنوك.

وقد أوصى الباحث بعدد من التوصيات لعل أبرزها ضرورة تكريس منهج في تطبيق تدابير اليقظة لمكافحة تبييض الأموال في البنوك، وضرورة وجود دليل إجرائي يوضح خطوات مكافحة تبييض الأموال من قبل اللجنة المصرفية أو خلية معالجة الاستعلام المالي.

في حين قام أبو داسر (2013) بدراسة هدفت التعرف الى حقيقة جريمة عمليات غسل الأموال، وأركان جريمة غسل الأموال، والعلاقة بينها وبين جريمة تمويل الإرهاب، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي المقارن في دراسته.

وقد توصل الباحث إلى عدد من النتائج أبرزها أن جريمة غسل الأموال سلوك مخالف للشريعة والأنظمة التي قررتها الدولة وحددت لها العقوبات، وأن المراد من التمويل في جريمة غسل الأموال هو جمع المال وتدويره بطرق غير مشروعة لإضفاء الصفة المشروعة على تلك العمليات، وأن محور التركيز لمكافحة غسل الأموال هو مرحلة إيداع الأموال.

وقد أوصى الباحث بعدد من التوصيات أبرزها ضرورة تشديد العقوبة على جرائم غسل الأموال لتكون رادعة للمجرمين، وضرورة إنشاء محاكم مختصة بجرائم غسل الأموال تكون صلاحياتها في تلك الجرائم فقط.

بينما أجرى الحقباني (2009) دراسة هدفت التعرف إلى مدى فاعلية التحريات المالية في مكافحة تمويل الإرهاب في السعودية، وقد تكون مجتمع الدراسة من العاملين في الجهات المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مدينة الرياض، وقد بلغت عينة الدراسة (72) من العسكريين والمدنيين، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي عن طريق أسلوب المسح بالعينة من خلال استخدام الاستبانة كأداة لجمع المعلومات.

وقد توصل الباحث إلى عدد من النتائج لعل أبرزها بأن جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب تتوافر بدرجة ضعيفة، وإن هنالك إجراءات فعالة جدا في مكافحة غسل الأموال في المملكة العربية السعودية كإنشاء وحدة للتحريات المالية للتحري والتحقق في حركة الأموال التي يشتبه في استخدامها تمويل الإرهاب.

وقد أوصى الباحث بعدد من التوصيات لعل أبرزها هي ضرورة إتباع وسائل مهمة جدا للتحريات المالية في مكافحة تمويل الإرهاب، وضرورة تبادل المعلومات مع وحدات التحريات المالية المختصة بمكافحة تمويل الإرهاب في الدول الأخرى.

وهدف دراسة العاجز (2008) الكشف عن الإجراءات المطبقة في المصارف العاملة في قطاع غزة للرقابة على عمليات غسل الأموال ومكافحتها، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وقد تكون مجتمع الدراسة من فئة الإدارة العليا في فروع وإدارات المصارف العاملة في قطاع غزة، وبلغت عينة الدراسة (119) عاملا.

وقد توصل الباحث إلى عدد من النتائج لعل أبرزها أن هناك التزام من قبل المصارف العاملة في قطاع غزة برفض فتح حساب للعميل أو الدخول في أي معاملة

مصرفية في حالة عدم استيفائها لإجراءات التعرف عليه، وأن المصارف تطبق إجراءات وقائية لمكافحة غسل الأموال بصورة جيدة.

وقد أوصى الباحث بعدد من التوصيات لعل أبرزها ضرورة تعزيز المصارف لإجراءات التحقق من العميل بصرف النظر عن قيمة العملية، وضرورة تعزيز التعاون بين سلطة النقد والمصارف في التعرف على العمليات المشبوهة، وضرورة تعميق أواصر التعاون الدولي.

في حين قام عوض الله (2005) بدراسة هدفت التعرف إلى دور الجهاز المصرفي في مكافحة عمليات غسل الأموال، كما يبحث في معالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتلك العمليات، وقد تناولت الدراسة مفهوم غسل الأموال وخصائصه وأسبابه، وعلاقته بالاقتصاد الخفي، والمراحل التي يمر بها من إيداع وتمويه وإدماج، والآثار الاقتصادية والاجتماعية لعمليات غسل الأموال، كما يشير الباحث إلى دور المصارف في مكافحة عمليات غسل الأموال من خلال إتباع إجراءات محددة وإلزام العاملين بها، كما تم استعراض التشريعات والجهود الدولية والعربية في مجال مكافحة عمليات غسل الأموال.

وقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات لعل أبرزها بضرورة تبني المصارف لسياسات داخلية واضحة لمكافحة عمليات غسل الأموال، وتطوير وتأهيل العاملين لمواجهة هذه العمليات، ومراعاة الدقة والحذر في فحص العمليات المصرفية والمالية وخاصة المشكوك فيها.

الدراسات الأجنبية:

اما أكين وموراف (Akin & Moruf,2016) قاما بدراسة هدفت الى البحث في الآثار الشاملة لغسل الأموال على اقتصاد نيجيريا ، كما تناولت العديد من التحديات التي واجهت الإدارة السابقة والحالية في مكافحة غسل الأموال حيث لأفة الجرائم الاقتصادية اثارا سلبية أكثر مما يتم تحليلها في كثير من الأحيان وخاصة في

بلد نام مثل نيجيريا. أصبح غسل الأموال إرهاباً آخر يهدد نمو الاقتصاد ويعيق عجلة الحكم والتنمية الاقتصادية. وبعيدا عن هذا التقييم العام، فإن غسل الأموال يعتبر الآن عنصراً في الميزانية الوطنية، لمكافحة الإرهاب والعلاقات الخارجية بين نيجيريا ودول أخرى. وتبنى الباحث النهج العقائدي في البحث عن المصادر الأولية المتاحة ومعظمها الثانوية للبيانات في تحليل التأثيرات المختلفة مثل تصنيع المنتجات المحلية، والتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية، والآثار المالية والسياسية، وقطاع النفط والغاز. ويقترح أن تتخذ الحكومة تدابير استباقية للتصدي لهذا الخطر من خلال الجراءة على مقاضاة المقربين السياسيين المتورطين كدرس لأشخاص آخرين، بحيث لن يترك أي حجة في الكفاح ضد هذا الخطر.

في حين قام كومار (Kumar,2012) بدراسة هدفت التعرف الى غسل الأموال من حيث المفهوم والأهمية والتأثيرات، فعملية غسل الأموال التي يتم من خلالها الحصول على كمية كبيرة من الأموال بطريقة غير مشروعة، سواء عن طريق تهريب المخدرات، أو نشاط إرهابي أو غيرها من الجرائم الخطيرة، ويعطى مظهر مصدر هذه الأموال بطريقة شرعية. وغسل الأموال له تأثير سلبي على الاقتصاد والاستقرار السياسي للبلاد وبالتالي لذا يجب كبح هذا النشاط بيد من حديد. وعلى جميع دول العالم التكاتف وتبني إجراءات لتفكيك النقابات المتورطة في غسل الأموال باللجوء إلى الإجراءات القانونية وتنفيذ القانون. وخلصت الدراسة الى ان قوانين مكافحة غسل الأموال ليست كافية خاصة في ظل الأساليب المبتكرة التي تساعدهم بالبقاء بعيدا عن متناول القانون، وأوصت الدراسة الى ضرورة التعاون الدولي في مجال تنفيذ القانون وتشديد العقوبات ومواكبة جميع الأساليب الحديثة والمبتكرة في هذا المجال.

وقام كل من بورم ازهري وجيرفاند وهيماتفار (Poormazahaeri, Geravand & Hematfar,2013) بدراسة هدفت الى التعرف على أثر غسل الأموال على الاقتصاد الاجتماعي والسياسي، و استخدام أنسب تركيبة مالية لمنع التلاعب بالنفوذ

والضغط على بنية البلد وهو أحد أهم الاهتمامات الخاصة بالسياسة الثقافية والمالية لكل بلد حتى أن القطاعات الاجتماعية والسياسية والمالية تأثرت كثيرا في جميع الجوانب في هذا الصدد ، إضافة الى وجود عوامل كثيرة تعمل على تدمير التوازن. وأن غسل الأموال، ووفقاً للإحصائيات والحقائق العالمية، من أكثر العمليات تدميراً. ويتم غسل الأموال من خلال طرق مختلفة التي بدورها تؤدي إلى فساد السلطات وعدم الاستقرار المالي والتقلبات المصرفية وكذلك تقليل الإنتاجية وسيطرة الحكومة على السياسات الاقتصادية. حيث توصل الباحثون من خلال علم الجريمة لغسل الأموال بأنه ينبغي توفير المعلومات ذات الصلة للأخريين، إضافة الى ملاحظة جميع الأنشطة والعمليات المشبوهة والإبلاغ عنها وتسجيلها، والتواصل وتطبيق التقنيات الحديثة. وأوصى الباحثون زيادة الوعي بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتدريب المؤسسات القانونية والقضائية والمؤسسات المالية للقطاع الخاص والحفاظ على وتحليل بيانات التاريخ عبر قاعدة البيانات.

في حين أجرى ايوديبي ومحمود (Ayodeji & Mahmood, 2012) دراسة حول أثر غسل الأموال على الاستقرار الاقتصادي والمالي وعلى التنمية السياسية في البلدان النامية، في الواقع غسل الأموال ظاهرة عالمية تقوض الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول. ومع ذلك، فغالبا ما يكون تبييض الأموال ظاهرة عالمية، على مدى العقد الماضي، فقد كان واضحا أن البلدان النامية كانت أكثر تعرضا لخطر استغلالها. وبالتالي، فإن الغرض من هذه الورقة هو تقييم تأثير غسل الأموال على التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي والتطور السياسي في "البلدان النامية" في نيجيريا. والتحليل المعمق والهائل لظاهرة غسل الأموال التي تعيق النمو الاقتصادي والسياسي في البلدان النامية على النقيض من البلدان المتقدمة. وقد تم التركيز في هذه الورقة على المصادر الأساسية للمعلومات والإشارات إلى المصادر الثانوية للمعلومات عند الحاجة. ولذلك، فإن المنهجية المستخدمة في هذه الورقة تحليلية وتستند إلى الحقائق الواردة في المصادر الثانوية وكذلك التحليلات القانونية والاجتماعية الاقتصادية لظاهرة غسل الأموال.

لقد حققت ظاهرة غسل الأموال، من بين جرائم اقتصادية ومالية أخرى، نجاحاً أفضل في التسلسل إلى الهياكل الاقتصادية والسياسية لمعظم البلدان النامية، مما أدى إلى الاستنزاف الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي. على الرغم من أن البلدان النامية قد استجابت وما زالت تستجيب، من خلال التدابير التشريعية، إلى خطر غسل الأموال، على المستوى الوطني، إلا أن مالكي الأموال، قد استغلوا البيئة التنظيمية المتراخية، والنظم المالية الضعيفة إلى جانب استمرار الاضطرابات المدنية والسياسية في معظم البلدان. الدول النامية. وخلصت نتائج الدراسة الى العلاقة بين الفساد وغسل الأموال في البلدان النامية وان تبييض الأموال يوقف النمو الاقتصادي والاستقرار المالي.

وقام كل من بيت ومطيري (Bett & Muturi, 2016) بدراسة للكشف عن أثر الجرائم الاقتصادية على نمو الاقتصاد الكيني حيث يواجه الاقتصاد العالمي عدداً لا يحصى من الجرائم الاقتصادية المتوطنة التي تزداد في الحجم والأبعاد اليومية والتي لها آثار مدمرة على رفاهية وأمن واقتصاد أي دولة. واستخدمت الدراسة التحليل الاقتصادي القياسي، لتقدير العلاقة بين الجرائم الاقتصادية والنمو الاقتصادي تجريبياً باستخدام بيانات من المكتب الوطني الكيني للإحصاء والنزاهة المالية العالمية والبنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية. في الفترة من عام 2000 إلى عام 2014. وأظهرت النتائج وجود علاقة سلبية قوية وذات دلالة إحصائية بين التدفقات المالية غير المشروعة والنمو الاقتصادي في كينيا على المدى القصير والطويل. ومع ذلك، كان العثور على العلاقة بين الفساد وغسل الأموال غير حاسم. ويوصي هذا بتضييق الفجوات التنظيمية القائمة بحيث تغلق من قبل المجرمين لتحويل الأموال غير المشروعة وغسل الأموال. كما توصي الدراسة أيضاً بتأسيس الوكالات تشمل العامة والخاصة على حد سواء، والجهات الفاعلة الدولية لمكافحة الجرائم الاقتصادية.

التعقيب على الدراسات السابقة

لم تتناول أي من الدراسات السابقة التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بشكل مباشر، باستثناء دراسة (عوض الله، 2005) والتي تناولت التأثيرات الاقتصادية لجرائم غسل الأموال، اما الدراسات الثانية فجميعها حاولت ان تضع الاليات المناسبة لمكافحة هذه الظاهرة، وتطرقت إلى التأثيرات لبيان الدواعي والمبررات لوضع الخطط والسياسات المناسبة لمكافحة تلك الظاهرة.

وقد تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأن مجتمع الدراسة عن المجتمع في الدراسات السابقة، فقد تناولنا ضباط الشرطة الفلسطينية، كون جهاز الشرطة هو الجهة المخولة قانونا في مكافحة تلك الجريمة والقادر على تحديد تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

الطريقة والإجراءات

منهج الدراسة: استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي نظراً لملاءمته طبيعة هذه الدراسة. حيث تم استقصاء آراء ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية حول تأثيرات جرائم غسل الأموال على المجتمع الفلسطيني. مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من جميع ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية.

عينة الدراسة: قام الباحث بتوزيع (190) استبانة على ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية، تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية البسيطة من مجتمع الدراسة الكلي، وقد تم استرجاع (153) استبانة وهي شكلت العينة النهائية للدراسة، وبيّن الجدول رقم (1) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة.

جدول 1. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة (الرتبة، المؤهل العلمي، الدورات تدريبية)

المتغير	العدد	النسبة المئوية	
الرتبة	ملازم أول فأقل	67	%43.8
	نقيب – راند	57	%37.3
	مقدم فأعلى	29	%19.0
	المجموع	153	%100
المؤهل العلمي	ثانوية عامة فأقل	9	%5.9
	دبلوم	38	%24.8
	بكالوريوس	71	%46.4
	دراسات عليا	35	%22.9
	المجموع	153	%100
حاصل على دورات تدريبية حول جرائم غسل الأموال	نعم	93	%60.8
	لا	59	%38.6
	المجموع	153	%100

أداة الدراسة

قام الباحث بتصميم وتطوير الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، وذلك بعد الاطلاع ومراجعة الأدب النظري والأبحاث والدراسات المتعلقة بهذا الموضوع، وقد تكونت أداة الدراسة في صورتها النهائية من قسمين:

القسم الأول: تضمن بيانات أولية عن الفرد الذي قام بتعبئة الاستبانة.

القسم الثاني: تضمن تأثيرات جرائم غسل الأموال على المجتمع الفلسطيني مقسمة على ثلاث محاور وهي التأثيرات الاجتماعية لجرائم غسل الأموال وشملت (10) فقرات، والتأثيرات الاقتصادية لجرائم غسل الأموال وشملت (10) فقرات، والتأثيرات السياسية لجرائم غسل الأموال وشملت (10) فقرة، هذا وقد اعتمد سلم ليكرت الخماسي وذلك على النحو الآتي: كبيرة جدا (5) درجات، وكبيرة (4) درجات، ومتوسطة (3) درجات، وقليلة درجتين، وقليلة جدا درجة واحدة، ويوضح جدول (2) مفتاح التصحيح للفقرات

جدول 2. مفتاح التصحيح

درجات الاستجابة	كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
درجة الاستجابة	5	4	3	2	1
المتوسط الحسابي	4.21-5.0	3.41-4.20	2.61-3.40	1.81-2.60	1-1.80

صدق الأداة: تم التحقق من صدق الأداة بالطرق التالية:

1. صدق المحكمين : تم عرض أداة الدراسة على مجموعة من ذوي الخبرة والاختصاص في هذا المجال، حيث تم إجراء بعض التعديلات على فقرات الأداة حسب ما اقترح المحكمين وكان هناك اتفاق بينهم على صلاحية الأداة للتطبيق وأنها تقيس ما وضعت لقياسه.

2. صدق العاملي: اعتمد الباحث على عينة استطلاعية في احتساب الصدق العاملي، والبالغ عددهم نحو (30) ضابط، وذلك بحساب معاملات ارتباط درجة كل فقرة من فقرات المحور مع الدرجة الكلية للمحور ذو العلاقة كلا على حدا، وكانت نتائج الصدق العاملي كما هو مبين بالجدول الآتي:

جدول 3. نتائج الصدق العاملي لفقرات مقياس تأثيرات جرائم غسل الأموال لكل محور

التأثيرات الاجتماعية لجرائم غسل الأموال			التأثيرات الاقتصادية لجرائم غسل الأموال			التأثيرات السياسية لجرائم غسل الأموال		
م	معامل الارتباط	قيمة (sig.)	م	معامل الارتباط	قيمة (sig.)	م	معامل الارتباط	قيمة (sig.)
1	.615**	.000	1	.455**	.000	1	.687**	.000
2	.437**	.000	2	.667**	.000	2	.367**	.000
3	.639**	.000	3	.700**	.000	3	.751**	.000
4	.667**	.000	4	.496**	.000	4	.476**	.000
5	.510**	.000	5	.239**	.000	5	.662**	.000
6	.550**	.000	6	.699**	.000	6	.598**	.000
7	.692**	.000	7	.484**	.000	7	.623**	.000
8	.452**	.000	8	.646**	.000	8	.196*	.015
9	.246**	.002	9	.413**	.000	9	.668**	.000
10	.220**	.006	10	.639**	.000	10	.380**	.000

**دالة هند مستوى الدلالة (0.01) *دالة عند مستوى الدلالة (0.05)

يتبين من جدول (3) أن جميع فقرات مقياس تأثيرات جرائم غسل الأموال وبمحاوره الثلاثة (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية) تتمتع بدرجات صدق عاملي مناسبة، أي أن جميع معاملات الارتباط دالة احصائياً عند مستوى الدلالة (0.05) وهذا دليل على صدق الفقرات.

ثبات المقياس: قام الباحث بحساب الثبات لأداة الدراسة بمحاورها الثلاث بطريقة الاتساق الداخلي، بحساب معادلة الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، وقد جاءت النتائج كما هي واضحة في الجدول (4).

جدول 4. نتائج معامل ثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)

المقياس	عدد الفقرات	قيمة Alpha
التأثيرات الاجتماعية لجرائم غسل الأموال	10	0.693
التأثيرات الاقتصادية لجرائم غسل الأموال	10	0.673
التأثيرات السياسية لجرائم غسل الأموال	10	0.752
الدرجة الكلية لفقرات الاستبانة	30	0.874

ويتضح من الجدول (4) أن معاملات ثبات الاستبانة على المحاور الثلاث تراوحت بين (0.673- 0.752) وفيما يتعلق بالثبات الكلي لفقرات الاستبانة فقد بلغ (0.874) وجميعها معاملات ثبات مقبولة وتفي بأغراض الدراسة الحالية.

إجراءات تطبيق الدراسة: قام الباحث بإجراءات الدراسة وفق الخطوات التالية:

- الرجوع إلى الأدب النظري ومراجعة الدراسات السابقة ذات العلاقة.
- القيام بحصر مجتمع الدراسة والمتمثل من جميع ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية.
- بناء وتطوير أداة الدراسة والتأكد من صدق وثبات أداة الدراسة
- توزيع أداة الدراسة على عينة الدراسة .
- جمع البيانات وتبويبها.
- استخدام برنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS لتحليل البيانات واستخراج النتائج.

المعالجة الإحصائية: تمت المعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات باستخدام الحاسوب باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). حيث تم استخراج الأعداد، والنسب المئوية، والوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية لدى أفراد العينة، وقد فحصت فرضيات الدراسة عن طريق الاختبارات الإحصائية

التحليلية التالية: اختبار (ت) (t-test)، اختبار تحليل التباين الأحادي (One - Way Analysis of Variance). معامل كرونباخ ألفا لحساب ثبات الأداة.

نتائج الدراسة

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما التأثيرات الاجتماعية لجرائم غسل الأموال على المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية؟

وللإجابة عن هذا السؤال استخدم الباحث الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والتقديرية لكل فقرة والدرجة الكلية، والجدول رقم (5) يبين هذه النتائج.

جدول 5. الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والتقديرية لفقرات التأثيرات الاجتماعية لجرائم غسل الأموال.

الترتيب	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
2	ساهمت في انتشار الفساد السياسي والإداري	4.22	0.70	كبيرة جداً
9	تخريب منظومة العلاقات الاجتماعية	3.37	0.52	متوسطة
8	ساهمت في تخفيض المستوى المعيشي للمواطنين	3.39	0.72	متوسطة
5	انعدام القيم والروابط بين أفراد المجتمع	3.63	0.79	كبيرة
10	تدني مستويات المعيشة للغالبية العظمى.	3.35	0.54	متوسطة
1	الإخلال بالتوازن الاجتماعي بين طبقات المجتمع	4.33	0.65	كبيرة جداً
3	ازدياد معدلات الجريمة وتنوعها وتشابكها	3.97	0.94	كبيرة
6	تزايد نسبة البطالة	3.51	0.57	كبيرة

كبيرة	0.57	3.50	تزايد حدة مشكله الفقر	7
كبيرة	0.58	3.65	تخريب النسيج الأخلاقي	4
كبيرة	0.35	3.69	الدرجة الكلية	

يتضح من الجدول السابق (5) أن الدرجة الكلية لتأثيرات الاجتماعية لجرائم غسل الأموال على المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية كانت كبيرة حيث بلغ الوسط الحسابي (3.69) بانحراف معياري (0.35)، وتبين النتائج أن أكبر التأثيرات كانت بدرجة كبيرة جدا تمثلت في "الإخلال بالتوازن الاجتماعي بين طبقات المجتمع" يليها "ساهمت في انتشار الفساد السياسي والإداري"، في حين كانت أقل التأثيرات هي "تدني مستويات المعيشة للغالبية العظمى"، يعزو الباحثان حصول فقرة الإخلال بالتوازن الاجتماعي بين طبقات المجتمع على أعلى التأثيرات، وذلك على اعتبار أن جرائم غسل الأموال تساهم في خلق مجتمع طبقي وحصر موارد ومدخرات المجتمع في أيدي فئة قليلة من المجتمع التي تسيطر على المقدرات، هذا الأمر الذي يؤدي إلى إحداث خلل وتوازن في طبقات المجتمع العليا والوسطى والدنيا لصالح الطبقة العليا، كما يعزو الباحثان حصول فقرة تدني مستويات المعيشة للغالبية العظمى على أدنى الفقرات على اعتبار أن جرائم غسل الأموال لا تؤثر على جميع طبقات المجتمع وغنما على الطبقات الوسطى والدنيا، وبالتالي لن تؤثر على مستويات المعيشة للطبقات العليا في المجتمع والفئات التي تقوم بغسل الأموال والتي تتركز بأيديها مقدرات الثروة .

ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما التأثيرات الاقتصادية لجرائم غسل الأموال على المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية؟؟

وللإجابة عن هذا السؤال استخدم الباحثان الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والتقديرية لكل فقرة والدرجة الكلية، والجدول رقم (6) يبين هذه النتائج .

جدول 6. الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والتقديرات لفقرات التأثيرات الاقتصادية لجرائم غسل الأموال

الترتيب	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
6	تدني الدخل القومي	3.48	0.61	كبيرة
1	سوء توزيع الدخل القومي	4.06	0.93	كبيرة
2	تركز الأموال بأيدي فئات معينة يتصف سلوكها بالنزعة الاستهلاكية	3.88	0.90	كبيرة
5	توجه الأموال العائدة من جرائم غسل الأموال في الإنفاق غير المشروع	3.54	0.68	كبيرة
10	انخفاض قيمة العملة المتداولة.	3.27	0.46	متوسطة
7	تدني الادخار والاستثمار.	3.40	0.78	متوسطة
4	زيادة حالة التضخم الاقتصادي في المجتمع.	3.57	0.55	كبيرة
9	ضعف القطاعات الإنتاجية	3.23	0.66	متوسطة
8	ارتفاع الأسعار	3.31	0.49	متوسطة
3	تدهور السلع الوطنية	3.57	0.54	كبيرة
	الدرجة الكلية	3.53	0.34	كبيرة

يتضح من الجدول السابق (6) أن الدرجة الكلية لتأثيرات الاقتصادية لجرائم غسل الأموال على المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية كانت كبيرة حيث بلغ الوسط الحسابي (3.53) بانحراف معياري (0.34)، وتبين النتائج أن أكبر التأثيرات كانت بدرجة كبيرة جدا تمثلت في " سوء توزيع الدخل القومي " يليها " تركز الأموال بأيدي فئات معينة يتصف سلوكها بالنزعة الاستهلاكية "، في حين كانت أقل التأثيرات هي " انخفاض قيمة العملة المتداولة "، ربما يعود سبب حصول فقرة سوء توزيع الدخل القومي على أعلى التأثيرات على اعتبار أن جرائم غسل الأموال تساهم بشكل كبير في تركيز الثروة في

أيدي طبقة معينة وبالتالي يؤثر على توزيع الدخل القومي لجميع طبقات وفئات الشعب التي سيقبل نصيبها من الدخل القومي لحساب فئات أو طبقات أخرى، بينما يمكن ان نعزو حصول فقرة انخفاض قيمة العملة المتداولة على ادنى الفقرات على اعتبار أن العملة الوطنية للدولة لا تتأثر كثيرا بازدياد جرائم غسل الاموال في الدولة وغنما يكون التأثير بسيط، حيث هنالك عدة اعتبارات سياسية واقتصادية تؤثر على العملة الوطنية وقيمتها .

ثالثا: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما التأثيرات السياسية لجرائم غسل الأموال على المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية؟؟

وللإجابة عن هذا السؤال استخدم الباحثان الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والتقديرية لكل فقرة والدرجة الكلية. والجدول رقم (7) يبين هذه النتائج.

جدول 7. الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والتقديرية لفقرات التأثيرات السياسية لجرائم غسل الأموال

الترتيب	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
6	استغلال غاسلي الأموال في إحداث اضطرابات أمنية	3.80	0.76	كبيرة
10	اختراق الأنظمة الإدارية	3.36	0.52	متوسطة
2	اختراق الأنظمة السياسية	4.06	0.86	كبيرة
8	تجنيد الأفراد ضمن الجماعات المتطرفة والإرهابية	3.53	0.66	كبيرة
3	إمكانية استغلال غاسلي الأموال في إحداث اضطرابات سياسية	4.05	0.72	كبيرة
1	استغلال الأموال المغسولة في توفير الدعم المالي	4.11	0.68	كبيرة

للإرهابيين			
كبيرة	0.82	3.90	5
كبيرة	0.59	3.58	7
كبيرة	0.88	3.91	4
كبيرة	0.61	3.49	9
كبيرة	0.40	3.78	

يتضح من الجدول السابق (7) أن الدرجة الكلية لتأثيرات السياسة لجرائم غسل الأموال على المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية كانت كبيرة حيث بلغ الوسط الحسابي (3.78) بانحراف معياري (0.40)، وتبين النتائج أن أكبر التأثيرات كانت بدرجة كبيرة جدا تمثلت في " استغلال الأموال المغسولة في توفير الدعم المالي للإرهابيين " يليها " اختراق الأنظمة السياسية "، في حين كانت أقل التأثيرات هي " اختراق الأنظمة الإدارية"، يعزو الباحثان حصول فقرة استغلال الأموال المغسولة في توفير الدعم المالي للإرهابيين على أعلى الفقرات، وذلك لوجود تجارب عملية تدل على ذلك، وانتشار الإرهاب في المنطقة والوطن العربي يدل على ذلك أيضا، فمعظم الجماعات الإرهابية ترتكب الجرائم من أجل قيامها بتمويل أنشطتها الإرهابية، كما يعزو الباحثان حصول فقرة اختراق الأنظمة الإدارية على أدنى الفقرات، لاعتبارات تتعلق بعدم حاجة غاسلي الاموال كثيرا على اختراق الأنظمة الإدارية وإنما في بعض الأحيان يحتاجون اختراق بعض الأنظمة في المؤسسات المالية والمصرفية في الدولة .

رابعاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثيرات جرائم غسل الأموال على المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية تعزى لمتغيرات الدراسة (الرتبة، المؤهل العلمي، الدورات التدريبية) ؟

وقد انبثق عن هذا السؤال الفرضيات الصفرية التالية:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية درجة تأثيرات جرائم غسل الأموال على المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية تعزى لمتغير الرتبة.

وللإجابة على هذا الفرضية تم استخراج الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لتأثيرات جرائم غسل الأموال تبعاً لمتغير الرتبة، وذلك كما هو واضح في الجدول(8).

جدول 8. الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية تبعاً لمتغير الرتبة.

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العدد	الرتبة	المحور
0.38	3.61	67	ملازم أول فأقل	التأثيرات الاجتماعية لجرائم غسل الأموال
0.30	3.73	57	نقيب - رائد	
0.32	3.80	29	مقدم فأعلى	
0.39	3.46	67	ملازم أول فأقل	التأثيرات الاقتصادية لجرائم غسل الأموال
0.26	3.58	57	نقيب - رائد	
0.35	3.59	29	مقدم فأعلى	
0.41	3.65	67	ملازم أول فأقل	التأثيرات السياسية لجرائم غسل الأموال
0.34	3.87	57	نقيب - رائد	
0.41	3.89	29	مقدم فأعلى	

يتضح من جدول (8) وجود تقارب في الاوساط الحسابية لتأثيرات جرائم غسل الأموال وبمحاوره الثلاثة تبعاً لمتغير الرتبة. ولفحص الفرضية تم استخراج نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) كما هو وارد في الجدول (9).

جدول 9. نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق، تبعا لمتغير الرتبة

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
التأثيرات الاجتماعية لجرائم غسل الأموال	بين المجموعات	.855	2	.428	3.698	.027
	خلال المجموعات	17.347	150	.116		
	المجموع	18.202	152			
التأثيرات الاقتصادية لجرائم غسل الأموال	بين المجموعات	.511	2	.256	2.228	.111
	خلال المجموعات	17.207	150	.115		
	المجموع	17.718	152			
التأثيرات السياسية لجرائم غسل الأموال	بين المجموعات	2.024	2	1.012	6.799	.001
	خلال المجموعات	22.321	150	.149		
	المجموع	24.344	152			

يتضح من نتائج الجدول (9) قبول الفرضية أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تأثيرات الاقتصادية لجرائم غسل الأموال على المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية في

الضفة الغربية تعزى لمتغير الرتبة. في حين تم رفض الفرضية أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في درجة التأثيرات الاجتماعية والسياسية لجرائم غسل الأموال على المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية تعزى لمتغير الرتبة.

ولمعرفة لصالح من كانت الفروق، تم استخدام اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين الاوساط الحسابية كما هو مبين في الجدول رقم (10)

جدول 10. نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين الاوساط الحسابية لمتغير الرتبة

المحور	الرتبة	ملازم أول فأقل	نقيب - رائد	مقدم فأعلى
التأثيرات الاجتماعية لجرائم غسل الأموال	ملازم أول فأقل		.168	*.045
	نقيب - رائد			.638
	مقدم فأعلى			
التأثيرات السياسية لجرائم غسل الأموال	ملازم أول فأقل		*.007	*.019
	نقيب - رائد			.971
	مقدم فأعلى			

* دالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

يتضح من نتائج الجدول (10) أن الفروق في محور التأثيرات الاجتماعية لجرائم غسل الأموال كانت بين رتبة ملازم أول فأقل ورتبة مقدم فأعلى ولصالح رتبة مقدم فأعلى؛ في حين كانت الفروق في محور التأثيرات السياسية بين رتبة ملازم أول فأقل وكل من رتبة (نقيب-رائد) ورتبة مقدم فأعلى ولصالح رتبة (نقيب-رائد) ورتبة مقدم فأعلى على التوالي. بمعنى أن درجة التأثيرات الاجتماعية والسياسية لجرائم غسل الأموال من وجهة نظر ضباط الشرطة عند رتبة (نقيب-رائد) ورتبة مقدم فأعلى أكبر منها عند رتبة ملازم أول فأقل على المجتمع الفلسطيني، بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائية. وقد يعود سبب ذلك الى وعي الضباط في الشرطة الفلسطينية لما

تحديثه هذه الظاهرة من خلل في التركيبة الاجتماعية الفلسطينية وظهور ظاهرة الاجرام والتسيب الأخلاقي، إضافة الى انها تعمل على ارتفاع معدلات البطالة بسبب قلة الناتج المحلي والذي بدوره يؤدي الى ضعف الدخل القومي وبالتالي قلة المشاريع وعدم توفر فرص عمل ما يدفع العاطلين إلى التورط في عالم الجريمة .

2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثيرات جرائم غسل الأموال على المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية تعزى متغير المؤهل العلمي وللإجابة على هذا الفرضية تم استخراج الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لتأثيرات جرائم غسل الأموال تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، وذلك كما هو واضح في الجدول (11).

جدول 11. الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العدد	المؤهل العلمي	المحور
0.31	3.53	9	ثانوية عامة فأقل	التأثيرات الاجتماعية لجرائم غسل الأموال
0.47	3.64	38	دبلوم	
0.29	3.74	71	بكالوريوس	
0.28	3.70	35	دراسات عليا	
0.34	3.37	9	ثانوية عامة فأقل	التأثيرات الاقتصادية لجرائم غسل الأموال
0.40	3.48	38	دبلوم	
0.32	3.57	71	بكالوريوس	
0.31	3.54	35	دراسات عليا	
0.32	3.44	9	ثانوية عامة فأقل	التأثيرات السياسية لجرائم غسل الأموال
0.38	3.64	38	دبلوم	
0.38	3.85	71	بكالوريوس	
0.41	3.87	35	دراسات عليا	

يتضح من جدول(11) وجود تقارب في الاوساط الحسابية لتأثيرات جرائم غسل الأموال بمحاوره الثلاثة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي. ولفحص الفرضية تم استخراج نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) كما هو وارد في الجدول (12).

جدول 12. نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق، تبعا لمتغير المؤهل العلمي

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
التأثيرات الاجتماعية لجرائم غسل الأموال	بين المجموعات	.512	3	.171	1.439	.234
	خلال المجموعات	17.690	149	.119		
	المجموع	18.202	152			
التأثيرات الاقتصادية لجرائم غسل الأموال	بين المجموعات	.480	3	.160	1.382	.251
	خلال المجموعات	17.238	149	.116		
	المجموع	17.718	152			
التأثيرات السياسية لجرائم غسل الأموال	بين المجموعات	2.379	3	.793	5.378	.002
	خلال المجموعات	21.966	149	.147		
	المجموع	24.344	152			

يتضح من نتائج الجدول (12) قبول الفرضية أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في درجة التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية لجرائم غسل الأموال على المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي. في حين توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في درجة التأثيرات السياسية لجرائم غسل الأموال على المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

ولمعرفة لصالح من كانت الفروق، تم استخدام اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين الاوساط الحسابية كما هو مبين في الجدول رقم (13)
جدول 13. نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين الاوساط الحسابية لمتغير المؤهل العلمي

المحور	المؤهل العلمي	ثانوية عامة فأقل	دبلوم	بكالوريوس	دراسات عليا
التأثيرات السياسية لجرائم غسل الأموال	ثانوية عامة فأقل		.599	*.034	*.036
	دبلوم			.065	.095
	بكالوريوس				.996
	دراسات عليا				

* دالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

يتضح من نتائج الجدول (13) أن الفروق في محور التأثيرات السياسية لجرائم غسل الأموال كانت بين درجة ثانوية عامة فأقل ودرجة كل من البكالوريوس ودراسات العليا ولصالح درجة بكالوريوس ودراسات العليا على التوالي، بمعنى أن درجة التأثيرات السياسية لجرائم غسل الأموال من وجهة نظر ضباط الشرطة الحاصلين على درجة بكالوريوس ودراسات العليا أكبر من الحاصلين على درجة

ثانوية عامة فأقل، بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائياً. ويعزو الباحثان سبب ذلك إلى وعي ضباط الشرطة ممن يحملون الشهادات العليا إلى الأضرار الحقيقية الناجمة عن جرائم غسل الأموال خاصة أن عملية غسل الأموال ترتبط بالفساد السياسي، الذي يقترن باستغلال النفوذ لجمع الثروات الطائلة ثم تهريب الأموال إلى الخارج للقيام بعمليات الغسل وعودتها في صورة مشروعة.

3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثيرات جرائم غسل الأموال على المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية تعزى متغير الدورات التدريبية وللإجابة على هذا الفرضية استخدم الباحث اختبار (ت) (t-test)، ونتائج الجدول (14) تبين ذلك.

جدول 14. نتائج اختبارات (t-test) للفروق في المتوسطات الحسابية الكلية تبعا لمتغير الدورات التدريبية.

الدلالة الإحصائية	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	حاصل على دورات تدريبية	
.000	150	3.642	0.28	3.77	93	نعم	التأثيرات الاجتماعية
			0.41	3.57	59	لا	لجرائم غسل الأموال
.000	150	5.802	0.22	3.65	93	نعم	التأثيرات الاقتصادية
			0.41	3.35	59	لا	لجرائم غسل الأموال
.001	150	3.423	0.33	3.86	93	نعم	التأثيرات

			0.47	3.64	59	لا	السياسية لجرائم غسل الأموال
--	--	--	------	------	----	----	-----------------------------------

يتضح من نتائج الجدول (14) رفض الفرضية أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تأثيرات جرائم غسل الأموال وبمحاوره الثلاثة (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية) على المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية تعزى لمتغير الدورات التدريبية ولصالح الذين حاصلين على دورات تدريبية. وقد يعود سبب ذلك الى ان الضباط الحاصلين على دورات تدريبية في مكافحة غسل الأموال قد تمارسوا في مكافحة غسل الأموال وعلى وعي تام بالطرق والأساليب المتبعة من قبل ممارسي هذه الجرائم، واصبح لديهم القدرة على محاربة هذه الظاهرة وما ينتج عنها من استنزاف مستمر لموارد الدولة نتيجة انتشار الفساد الاداري والمالي والتهرب الضريبي.

التوصيات

- ضرورة أن تتخذ الدولة الإجراءات والخطط الإقتصادية والاجتماعية المناسبة للتغلب على التأثيرات الإقتصادية لجرائم غسل الأموال .
- أن تقوم الاجهزة الامنية المختصة بدراسة العلاقات بين غاسلي الاموال وأي شخصيات سياسية في المجتمع .
- ضرورة التعاون الدولي في مجال مكافحة غسل الأموال، كونها مشكلة عالمية مشتركة، وذلك من خلال تضافر الجهود المشتركة في اتخاذ الإجراءات والتشريعات وابرار اتفاقيات دولية لمكافحة جرائم غسل الأموال.
- العمل على تدريب وتنمية قدرات كادر بشري متخصص من ضباط الشرطة الفلسطينية للتعرف على اليات غسل الأموال المستحدثة والاجراءات اللازمة لمكافحتها.

- اختيار الشخصيات العلمية المناسبة في اللجنة الوطنية العليا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وبعثها صلاحيات كاملة .
- العمل بجدية على انهاء الانقسام بين شطري الوطن لما له اثر إيجابي في مكافحة غسل الأموال .
- العمل على برامج توعية للمواطنين حول جرائم غسل الأموال من خلال عقد الندوات والمؤتمرات وورش عمل التي تنظمها وحدة المتابعة المالية بالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني كوزارة التربية والتعليم العالي .
- البحث عن الأساليب التكنولوجية الحديثة والأمنة لإدارة الأموال واستثمارها وتوظيفها .
- إجراء تعديل على قرار بقانون رقم (20) لسنة 2015 الفلسطيني بشأن غسل الاموال وتمويل الإرهاب لتشدي العقوبة على غاسلي الأموال .

قائمة المراجع

Abdul Azim, Hamdi (1997). Money laundering in Egypt and the world. Cairo: Arab Renaissance House.

Abu Dasser, Abdullah (2013). Money Laundering Financing Offense, Master Thesis, Imam Muhammad Bin Saud Islamic University, Riyadh.

Abushamah, Abbas (2007). Globalization of Economic Crime, Riyadh: Naif Arab University for Security Sciences.

Akin Olawale Oluwadayisi & Moruf Oluwakayode Mimiko,(2016) Effects of Money Laundering on the Economy of Nigeria, Beijing Law Review 07(02):158-169.

Alajez, Rana (2008). Role of Banks in Controlling Money Laundering, Master Thesis, Islamic University, Gaza.

Alamer, Maan Khalil (2012). Recent Crimes. Amman: Dar Wael Publishing.

Al-Hakbani, Bandar (2009). The Effectiveness of Financial Investigation in Combating Terrorist Financing in Saudi Arabia, Master Thesis, Naif Arab University for Security Sciences, Riyadh.

Al-Mutairi, Saqr (2004). The crime of money laundering A study on the concept and obstacles of investigation and problems of coordination of international efforts to confront them, Master Thesis, Naif Arab University for Security Sciences, Riyadh

Anani, Mr. Al-Anani (2003). Methods of combating money laundering. Cairo: Institute of Banking

Anzi, Mamdouh (2017). Role of the Legal Department of the Ministry of Interior in Combating Money Laundering Crimes, Master Thesis, Naif Arab University for Security Sciences, Riyadh

Awadallah, Safwat (2005). The Economic Impact of Money Laundering and the Role of Banks in Combating Such Operations, Journal of Rights, Issue 2

Ayodeji. A & Mahmood .B (2012) "The impact of money laundering on economic and financial stability and on political development in developing countries: The case of Nigeria", Journal of Money Laundering Control, Vol. 15 Issue: 4, pp.442-457.

Bett. A & Muturi. W (2016) DOES ECONOMIC CRIMES AFFECT KENYA'S ECONOMIC GROWTH? A COINTEGRATION APPROACH, International Journal of Economics, Commerce and Management, United Kingdom, Vol. IV, Issue 11, November 2016

Eid, Mohamed Fathy (2009). Money laundering and business. Riyadh: Naif Arab University for Security Sciences

Karima, Tadrst (2014). Role of Banks in Combating Money Laundering, PhD thesis, Mouloud Mameri University, Algeria

Kordoudi, Khalid (2008). The crime of money laundering in the light of Moroccan and comparative legislation, Rabat: Dar es Salaam publishing

Shams al-Din, Ashraf (2001). Criminalization of money laundering in comparative legislation. Cairo: Arab Renaissance House

Taher, Mustafa (2002). The Legal Confrontation of the Money Laundering Phenomenon from Drug Crimes, Cairo: The Arab Renaissance House

Poormazahaer.,M, Geravand.Z & Hematfar. M (2013)Money laundering and its effect on social and political economy in Iran, European Online Journal of Natural and Social Sciences, Vol 2, No 3(s).

Vandana Ajay Kumar(2012) Money Laundering: Concept, Significance and its Impact, European Journal of Business and Management, Vol 4, No.2.